العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الأربعاء 2026/08/12 - 29 صفر 1448
السنة 49 العدد 13885
Wednesday 12/08/2026
49th Year, Issue 13885
www.alarab.co.uk

الحوثيون يردون على الضغط الاقتصادي السعودي بالتصعيد العسكري

الرياض تمتلك أدوات اقتصادية وسياسية واسعة، بينما يمتلك الحوثيون القدرة على إحداث اضطرابات أمنية ترفع كلفة استمرار الضغوط

صنعاء - لا تبدو التصريحات الأخيرة لجماعة الحوثيين بشأن استمرار عملياتها ضد السعودية منفصلة عن المعركة الاقتصادية المتصاعدة بين الطرفين، إذ تسعى الجماعة إلى استخدام التصعيد العسكري للضغط على الرياض من أجل التراجع عن إجراءات مالية وتجارية تقول إنها أضرت بمناطق سيطرتها، ودفعتها إلى طاولة تفاوض تركز على فتح قنوات التمويل والتجارة وإعادة تشغيل صادرات النفط والغاز.

وفي أحدث مؤشر على هذا الترابط بين المسارين العسكري والاقتصادي، أكد محمد عبدالسلام، رئيس الوفد الحوثي المفاوض والناطق باسم الجماعة، استمرار العمليات ضد ما وصفه بـ"السفن والتحشيدات والمعسكرات السعودية" داخل اليمن، لكنه في الوقت نفسه شدد على أن أي مسار تفاوضي مقبل يجب أن يؤدي إلى تحقيق ما تعتبره الجماعة حقوقا إنسانية واقتصادية لليمنيين.

وتضع هذه المعادلة التصعيد العسكري في موقع مختلف عن مجرد الرد على عمليات عسكرية. فالجماعة تبدو حريصة على إبقاء الباب مفتوحا أمام التفاوض، لكنها تريد أن تدخل أي مفاوضات وهي تمتلك أوراق ضغط تمكنها من دفع السعودية إلى تقديم تنازلات في الملف الاقتصادي.

> تنظر الرياض إلى الإجراءات المالية والرقابية كأدوات للحد من تدفقات الأموال التي تستخدمها الجماعة في تمويل أنشطتها

منذ الهدنة، لم يتوقف الصراع اليمني، لكنه انتقل بدرجة متزايدة من خطوط المواجهة العسكرية إلى أدوات اقتصادية ومالية أكثر تعقيدا. وتتهم جماعة الحوثيين السعودية بتشديد القيود على السفن المتجهة إلى ميناء الحديدة، إلى جانب إجراءات تستهدف البنوك والصرافين والتجار.

وتقول الجماعة إن هذه الإجراءات ساهمت في ارتفاع أسعار السلع وتعميق الأزمة المعيشية في مناطق سيطرتها. وفي المقابل، تنظر الرياض وحلفاؤها إلى الإجراءات المالية والرقابية باعتبارها أدوات للحد من تدفقات الأموال التي يمكن أن تستخدمها الجماعة في تمويل أنشطتها العسكرية.

وهنا تتشكل معادلة ضغط متبادلة: السعودية تستخدم الأدوات الاقتصادية لتقييد قدرة الحوثيين على الحركة والتمويل، بينما ترد الجماعة بأدوات عسكرية وأمنية تهدد المصالح السعودية وتزيد كلفة استمرار الضغط الاقتصادي.

ويبدو أن الحوثيين يريدون تحويل هذه المعادلة إلى ورقة تفاوضية، بحيث يصبح تخفيف القيود الاقتصادية جزءا من أي تفاهم مستقبلي، وليس مجرد إجراء منفصل يمكن للرياض اتخاذه أو سحبه من دون مقابل.

وتكشف الملفات التي يطرحها عبدالسلام عن طبيعة المطالب الحوثية. فالجماعة تطالب بفتح المطارات والموانئ، وصرف المرتبات، واستئناف تصدير النفط والغاز وتحويل عائداته إلى الخدمات العامة.

وهذه المطالب تتجاوز الجانب الإنساني المباشر، لأنها تمس مصادر التمويل والإدارة الاقتصادية في مناطق سيطرة الحوثيين.

فإعادة تدفق الإيرادات النفطية تعني توفير مصدر مالي يمكن أن يساعد في دفع المرتبات وتمويل الخدمات، بينما يمثل تخفيف القيود المصرفية والتجارية إعادة فتح قنوات الحركة أمام القطاع الخاص والتجار والمستوردين.

وبالتالي، فإن ما تسميه الجماعة "حقوقا اقتصادية وإنسانية" يمكن أن يتحول في أي مفاوضات إلى حزمة من الترتيبات المالية التي تعيد رسم العلاقة الاقتصادية بين مناطق سيطرة الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا، وبدرجة كبيرة مع السعودية بوصفها الطرف الإقليمي الأكثر تأثيرا في الملف اليمني.

لا تنظر جماعة الحوثيين إلى الإجراءات الاقتصادية السعودية باعتبارها مسألة فنية منفصلة عن الصراع السياسي والعسكري. ومن وجهة نظرها، فإن الرياض تستخدم أدواتها الاقتصادية لإضعاف مناطق سيطرة الجماعة من دون العودة إلى الحرب الشاملة.

لذلك، فإن الرد العسكري يمنح الحوثيين وسيلة لإظهار أن الضغط الاقتصادي له تكلفة أمنية وسياسية.

وتكمن أهمية هذه الاستراتيجية بالنسبة للجماعة في أنها لا تحتاج بالضرورة إلى تحقيق مكاسب عسكرية واسعة. يكفي أن تجعل أمن الحدود والمنشآت والممرات البحرية والمصالح الاقتصادية السعودية أكثر عرضة للمخاطر حتى ترتفع كلفة استمرار السياسة الحالية.

اليمن أمام مرحلة جديدة من الصراع

اغتيال رئيس الاستخبارات العسكرية يفتح باب التكهنات حول أمن بنغازي

بنغازي (ليبيا) - قُتل رئيس الاستخبارات العسكرية في قوات شرق ليبيا، فوزي المنصوري، إثر انفجار عبوة ناسفة استهدفت سيارته أمام منزله في منطقة الهواري بمدينة بنغازي، في حادث أمني يعيد ملف الاغتيالات والاختراقات الأمنية إلى واجهة المشهد الليبي، ويفتح الباب أمام تساؤلات واسعة حول قدرة الأجهزة الأمنية في المدينة على حماية قياداتها ومنع اختراق المنظومات العسكرية والاستخباراتية.

ويكتسب الهجوم أهميته من طبيعة الهدف، فالمنصوري لم يكن مسؤولاً أمنياً عادياً، بل يشغل موقعاً حساساً داخل المنظومة الاستخباراتية التابعة لقوات شرق ليبيا بقيادة المشير خليفة حفتر. ومن ثم، فإن الوصول إليه واستهدافه بعبوة ناسفة أمام منزله يطرح أسئلة تتجاوز هوية المنفذين إلى طبيعة الثغرات التي سمحت بتنفيذ عملية من هذا النوع.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم حتى الآن، كما لم تكشف السلطات تفاصيل حول طبيعة العبوة المستخدمة أو الجهة التي تقف وراء العملية.

وفي ظل غياب المعلومات الرسمية، يبقى تحميل أي طرف المسؤولية أمراً سابقاً لأوانه، لكن طبيعة الاستهداف ومكانه يفرضان التعامل معه باعتباره تطوراً أمنياً بالغ الحساسية.

فالعمليات التي تستهدف شخصيات أمنية واستخباراتية رفيعة لا تُقاس فقط بعدد ضحاياها، وإنما بما تكشفه من قدرة محتملة على جمع المعلومات ومراقبة تحركات الهدف واختيار التوقيت والمكان المناسبين لتنفيذ الهجوم.

وإذا أثبتت التحقيقات أن العملية كانت مخططاً لها بعناية، فإن ذلك سيعني وجود مستوى من الاختراق الأمني يستدعي مراجعة واسعة لإجراءات حماية القيادات في بنغازي.

وتطرح العملية كذلك سؤالاً حول طبيعة الأمن في المدينة، التي تمثل مركز الثقل السياسي والعسكري لقوات شرق ليبيا. فقد شهدت بنغازي خلال السنوات الماضية عمليات عسكرية وأمنية واسعة ضد الجماعات المسلحة، وانتهت مرحلة الحرب المفتوحة إلى قدر أكبر من السيطرة الأمنية مقارنة بما كان عليه الوضع في السابق. لكن اغتيال مسؤول استخباراتي رفيع يوضح أن انتهاء المعارك الكبرى لا يعني بالضرورة اختفاء التهديدات الأمنية.

وهنا تكمن المفارقة الأساسية في المشهد الليبي: فوقف إطلاق النار الذي أنهى العمليات العسكرية واسعة النطاق عام 2020 خفف من خطر الحرب الشاملة، لكنه لم ينهِ الانقسام السياسي أو تعدد مراكز القوة أو انتشار السلاح.

ولذلك انتقلت بعض أشكال الصراع من ساحات القتال المباشر إلى وسائل أكثر غموضاً، من بينها الاغتيالات والاستهدافات الفردية والصراع داخل المؤسسات.

ومن هذه الزاوية، فإن اغتيال المنصوري يمكن أن يُقرأ باعتباره اختباراً حقيقياً للمنظومة الأمنية في شرق ليبيا. فإذا كانت الأجهزة قادرة على كشف الجهة المنفذة وتحديد شبكاتها ودوافعها، فقد يتحول الحادث إلى فرصة لتعزيز الإجراءات الأمنية.

تقرأون في العدد

- من يكتب نهاية الحرب في السودان: طاولة الحوار أم موازين القوة؟ ص2
- صراع الأجندات يحتدم في ليبيا ص3
- عبدالكريم بنبلقاسم.. بين القصب واللون تُكتب حكاية الحرف العربي ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

حين يصمت العالم أمام المناخ... من سيدفع ثمن الصمت؟

العالم لا يفتقر إلى التحذيرات، ولا إلى التقارير العلمية، ولا إلى المؤشرات التي تكشف أن درجات الحرارة ترتفع، وأن مواسم الجفاف تطول، وأن الحرائق تتسع، وأن المياه تصبح أكثر ندرة. ما ينقصه هو: الإرادة السياسية للتصرف قبل أن تتعمق الكارثة.

الأدلة لم تعد تحتاج إلى مختبرات معقدة كي تُرى. يكفي النظر إلى صيف أوروبا، حيث أصبحت موجات الحر والجفاف والحرائق مشهدًا متكررًا، لندرك أن المناخ لم يعد قضية مستقبلية تخص الأجيال القادمة. إنه حاضر يضغط على الزراعة والطاقة والصحة والمياه والاقتصاد. وإذا كانت القارة الأوروبية، بما تملكه من بنية تحتية، تجد نفسها أمام صيف أكثر قسوة، فإن السؤال الأكثر إلحاحًا هو: كيف سيكون حال المناطق التي تقع جنوب المتوسط، حيث الموارد المائية أقل، والضغط السكاني أكبر، والقدرة على التكيف أضعف؟

هنا تصبح قضية المناخ أكبر من البيئة. تصبح قضية أمن.

لقد اعتاد العالم التعامل مع ارتفاع الحرارة باعتباره ملفًا بيئيًا يمكن أن يناقش في المؤتمرات، وتُوقع بشأنه الاتفاقيات، ثم يعود الجميع إلى سياساتهم الاقتصادية المعتادة. لكن المناخ لا يعمل بهذه الطريقة. فهو لا ينتظر الاجتماعات الدولية، ولا يحترم الحدود السياسية، ولا يميز بين دولة غنية وأخرى فقيرة. حين يجف نهر، أو تتراجع المياه الجوفية، أو تتقلص المحاصيل، أو ترتفع كلفة الطاقة، فإن آثار ذلك تنتقل من الطبيعة إلى المجتمع، ومن الاقتصاد إلى السياسة.

وهذا تحديدًا ما يجعل صيف أوروبا رسالة تحذير إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وليس مجرد قصة أوروبية.

فمنطقة المتوسط تقع أصلًا في واحدة من أكثر المناطق تعرضًا لتغير المناخ. ارتفاع درجات الحرارة، وتراجع الأمطار، وتزايد فترات الجفاف، وارتفاع الطلب على المياه، كلها عوامل تتقاطع في منطقة تعاني أصلًا من ندرة مائية مزمنة. وإذا كانت بعض الدول الأوروبية تستطيع مواجهة جزء من الصدمة عبر شبكات نقل المياه، والتكنولوجيا، والتأمين الزراعي، والإنفاق العام، فإن دولًا أخرى في جنوب المتوسط لا تمتلك دائمًا الأدوات نفسها.

المشكلة أن المياه ليست مجرد مورد طبيعي. إنها قاعدة للاستقرار الاجتماعي.

حين تقل المياه، ترتفع كلفة الغذاء. وحين تتراجع الزراعة، تتضرر دخول ملايين الأسر. وحين يرتفع الطلب على الكهرباء بسبب موجات الحر، تتعرض الشبكات لضغوط إضافية. وحين تتراجع القدرة على إنتاج الغذاء محليًا، يزداد الاعتماد على الاستيراد، فتظهر حساسية جديدة تجاه أسعار الطاقة والنقل والأسواق العالمية.

وهكذا يمكن لأزمة مناخية أن تبدأ في شكل جفاف، ثم تتحول إلى أزمة زراعية، ثم إلى أزمة أسعار، ثم إلى ضغط اجتماعي، قبل أن تصل في النهاية إلى السياسة.

وهذه هي النقطة التي ما زال جزء كبير من الخطاب السياسي العالمي يتعامل معها باستخفاف.

فلماذا نحتاج إلى انتظار أزمة مياه حتى ندرك أن الأمن المائي جزء من الأمن الوطني؟ ولماذا ينبغي أن ترتفع أسعار الغذاء بصورة حادة حتى يصبح تغير المناخ قضية اقتصادية؟

العلماء حذروا مرارًا من أن ارتفاع درجات الحرارة سيزيد من شدة موجات الحر والجفاف والفيضانات والحرائق، وأن كل جزء إضافي من الاحترار يرفع المخاطر. والمؤسسات الدولية تكرر منذ سنوات الدعوة إلى خفض الانبعاثات وتسريع التكيف والاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود. ومع ذلك، لا تزال القرارات السياسية في كثير من الدول تتحرك بسرعة أقل بكثير من سرعة التغير المناخي نفسه.

المشكلة ليست في نقص المعرفة، بل في الفجوة بين المعرفة والفعل.

السياسي يفكر في دورة انتخابية، بينما المناخ يتحرك على مدى عقود. الحكومة تفكر في موازنة السنة المقبلة، بينما بناء شبكة مياه أو إعادة تصميم المدن أو تغيير نموذج الطاقة يحتاج إلى سنوات طويلة. المستثمر يريد عائدًا سريعًا، بينما بعض مشاريع التكيف المناخي لا تظهر فائدتها إلا عندما تمنع كارثة لم تقع.

وهنا تكمن المفارقة: نجاح سياسات المناخ غالبًا لا يُرى.

إذا نجحت مدينة في تطوير نظام إنذار مبكر ومنعت وفيات خلال موجة حر، فلن تكون هناك صور درامية للنجاح. وإذا نجحت دولة في بناء احتياطي مائي يمنع أزمة بعد عشر سنوات، فلن يكون هناك احتفال سياسي كبير. أما حين تفشل الاستعدادات، فتظهر الكارثة في كل مكان.

وفي شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تصبح هذه المسألة أكثر إلحاحًا. فالمنطقة لا تواجه تغير المناخ من موقع مريح. النمو السكاني، والتحضر، والاعتماد الكبير على بعض الموارد الطبيعية، والفوارق في القدرات الاقتصادية، كلها تجعل تكلفة التأخر أكبر.

> يكفي النظر إلى صيف أوروبا لندرك أن المناخ لم يعد قضية مستقبلية... إنه حاضر يضغط على الزراعة والطاقة والمياه

ولذلك فإن السؤال لا ينبغي أن يكون: هل نستطيع تحمل تكلفة التكيف مع المناخ؟

السؤال الصحيح هو: هل نستطيع تحمل تكلفة عدم التكيف؟

في كثير من الحالات، ستكون الإجابة واضحة. تكلفة الوقاية أقل من تكلفة إعادة الإعمار. حماية المياه أرخص من إدارة أزمة عطش. الاستثمار في الزراعة الذكية مناخيًا أقل كلفة من التعامل مع انهيار الإنتاج. تحديث شبكات الكهرباء أقل كلفة من مواجهة انهيارات متكررة خلال موجات الحر. وبناء مدن أكثر قدرة على تحمل الحرارة أقل كلفة من معالجة آثار صحية واجتماعية متراكمة.

لكن التحدي الحقيقي يتجاوز كل دولة منفردة.

المناخ يعيد فرض فكرة التعاون الإقليمي بطريقة لا تستطيع السياسة تجاهلها. فالمتوسط ليس جدارًا يفصل أوروبا عن إفريقيا، بل فضاء بيئي واقتصادي واحد. والحرارة التي تضرب جنوب أوروبا لا تتوقف عند البحر، كما أن موجات الجفاف في شمال إفريقيا لا تبقى داخل حدودها.

لذلك تحتاج المنطقة إلى أجندة مناخية تتجاوز الخطابات التقليدية: تعاون في الإنذار المبكر، وتبادل البيانات، والاستثمار في تحلية المياه والطاقة المتجددة، وتطوير الزراعة، وإدارة الموارد المائية، وربط سياسات المناخ بسياسات الأمن الغذائي والطاقة.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الأربعاء 2026/08/12
السنة 49 العدد 13885

من يكتب نهاية الحرب في السودان: طاولة الحوار أم موازين القوة؟

دعوات الحوار تصطدم بأزمة ثقة عميقة وغياب تصور واضح للدولة وعلاقة الجيش بالسلطة

إذا كان الانتقال المقترح يهدف إلى تأسيس دولة مدنية، فلابد من تحديد موقع المؤسسة العسكرية داخلها. هل يكون الجيش مؤسسة وطنية مهنية تخضع للسلطة المدنية، أم يحتفظ بدور مباشر في إدارة الدولة؟

الخرطوم - لا تكمن صعوبة إطلاق حوار سوداني-سوداني في جمع القوى السياسية والاجتماعية حول طاولة واحدة، بقدر ما تكمن في تحديد ما إذا كانت هذه الطاولة قادرة فعلاً على تغيير مسار الحرب، أم أنها ستتحول إلى إطار سياسي يعكس موازين القوى التي تفرضها المعارك على الأرض.

المشاورات التي يلوح رئيس مجلس السيادة الانتقالي والقائد العام للقوات المسلحة، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، بإجرائها تمهيداً لحوار سوداني-سوداني، تفتح الباب أمام مسار سياسي طال انتظاره، لكنها تضع في الوقت نفسه أمام السودانيين سؤالاً أكثر تعقيداً من مجرد تحديد المشاركين وجدول الأعمال: هل يمكن بناء تسوية سياسية بينما لا تزال أطراف الحرب تراهن على تحسين مواقعها عسكرياً؟

> الحوار قد يتحول إلى مجرد عملية لإدارة الصراع إذا بقيت القوى المسلحة ترى أن القوة تمنحها شروطاً أفضل على طاولة التفاوض

هذه هي العقدة الأساسية التي تواجه أي مبادرة سياسية في السودان. فالحوار يمكن أن يكون مدخلاً لإنهاء الحرب إذا دخلته الأطراف وهي مقتنعة بأن التسوية أقل كلفة من استمرار القتال. لكنه قد يتحول إلى مجرد عملية لإدارة الصراع إذا بقيت القوى المسلحة ترى أن موازين الميدان قادرة على منحها شروطاً أفضل على طاولة التفاوض.

عندما تسبق الحرب السياسة

منذ اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، لم تعد السياسة السودانية تعمل في فراغ. فقد أصبحت القوة العسكرية عاملاً حاسماً في تحديد من يملك القدرة على التفاوض، ومن يستطيع فرض شروطه، ومن يملك أدوات التأثير في مستقبل الدولة.

ولهذا فإن الدعوة إلى الحوار، مهما اتسعت قائمة المشاركين فيها، لن تكون كافية وحدها لتغيير المعادلة ما لم تترافق مع مسار يخفف من تأثير الحرب على العملية السياسية.

وتبرز هنا مفارقة واضحة: فبينما يجري الحديث عن بناء الثقة وتهيئة المناخ السياسي، يستمر الرهان العسكري باعتباره أحد الخيارات الرئيسية لدى أطراف الصراع. وإذا كانت القيادة العسكرية تعتقد أن استعادة السيطرة على مزيد من الأراضي أو إضعاف قوات الدعم السريع يمكن أن يحسن موقعها التفاوضي، فإن الحافز للقبول بتسوية سياسية متوازنة يظل محدوداً.

والأمر نفسه ينطبق على الطرف الآخر؛ فإذا اعتقدت قوات الدعم السريع أن استمرار القتال أو الاحتفاظ بمناطق نفوذ واسعة يمكن أن يمنحها وزناً سياسياً أكبر، فإنها لن ترى في الحوار بالضرورة بديلاً عن الحرب.

وهنا تظهر القاعدة الأصعب في أي مفاوضات لإنهاء النزاعات: لا يكفي أن تدعو الأطراف إلى السلام؛ يجب أن تتغير حسابات تكلفة الحرب ومكاسب التسوية.

أزمة الثقة أكبر من إجراءات بناء الثقة

تتحدث المشاورات الحالية عن إجراءات لبناء الثقة، بينها معالجة بعض الشكاوى القانونية والإدارية، بما يسمح للقوى السياسية بالمشاركة في العملية المقترحة.

لكن أزمة الثقة في السودان أعمق من أن تعالج بإجراءات قانونية محدودة. فالقوى المدنية والسياسية لا تبحث فقط عن ضمانات للمشاركة، وإنما تريد معرفة ما إذا كان الحوار سيؤدي إلى انتقال حقيقي نحو نظام سياسي جديد، أم سيكون مجرد وسيلة لإعادة ترتيب السلطة القائمة وإضفاء شرعية سياسية عليها.

ومن هنا تأتي انتقادات تحالف القوى الديمقراطية المدنية "صمود" لأي عملية يُنظر إليها باعتبارها خاضعة لهيمنة الأطراف المؤيدة للجيش.

وفي المقابل، ترى المؤسسة العسكرية وحلفاؤها أن الحوار لا يمكن أن يتحول إلى منصة تمنح القوى المرتبطة بالدعم السريع أو القوى التي حملت السلاح ضد الدولة شرعية سياسية تلقائية.

وهذا يضع العملية أمام معضلة دقيقة: كيف يمكن تحقيق الشمول السياسي من دون تحويل الحوار إلى مكافأة لمن يملك السلاح؟ وكيف يمكن استبعاد القوى المسلحة أو المرتبطة بها من دون تحويل الحوار إلى عملية انتقائية؟

الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى معايير واضحة، لا إلى قرارات سياسية ظرفية.

من يملك حق تحديد المشاركين؟

يمثل استبعاد حزب المؤتمر الوطني وتحالف "تأسيس"، المرتبط بقوات الدعم السريع، اختباراً مبكراً لجدية الحوار.

فمن الطبيعي أن تضع أي عملية سياسية حدوداً للمشاركة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بقوى متهمة بالارتباط بالحرب أو باستخدام السلاح. لكن المشكلة تبدأ عندما تصبح معايير الاستبعاد غير واضحة أو قابلة للتوسع، بحيث تتحول العملية من حوار وطني إلى إعادة إنتاج للاستقطاب نفسه.

وفي المقابل، فإن الدعوة إلى شمول جميع القوى من دون تمييز قد تؤدي إلى نتيجة معاكسة، إذا أصبح الحوار وسيلة لإعادة إدخال القوى المسلحة إلى المشهد السياسي من دون مساءلة أو اتفاق على قواعد واضحة.

لذلك، فإن القضية ليست في أن يكون الحوار "شاملاً" بالمعنى العددي، وإنما أن يكون شرعياً بالمعنى السياسي؛ أي أن تكون قواعد المشاركة مقبولة من القوى الرئيسية، وأن يكون الاستبعاد مبنياً على معايير معلنة، وأن تكون المشاركة مرتبطة بالالتزام بالمسار السياسي ونبذ استخدام القوة في العمل السياسي.

لكن حتى لو نجح السودانيون في تجاوز أزمة المشاركين، سيصطدم الحوار بالسؤال الأصعب: أي دولة يريد السودانيون بناءها بعد الحرب؟

فالحوار الذي يناقش وقف الحرب من دون مناقشة شكل الدولة سيكون معرضاً لإعادة إنتاج الأزمة بعد فترة قصيرة.

السودان لا يحتاج فقط إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، بل إلى تصور واضح للمرحلة الانتقالية: من يدير البلاد؟ وما شكل السلطة التنفيذية؟ ومن يضع الدستور؟ وكيف يتم تشكيل المؤسسات التشريعية؟ ومتى تجرى الانتخابات؟ ومن يضمن نزاهتها؟ وما موقع الجيش وقوات الدعم السريع وأي تشكيلات مسلحة أخرى خلال المرحلة الانتقالية؟

هذه الأسئلة ليست تفاصيل فنية يمكن تأجيلها، لأنها تقع في قلب الصراع نفسه.

فالحرب اندلعت في سياق أزمة أعمق تتعلق بموقع المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي، وبالعلاقة بين القوى المسلحة والقوى المدنية، وبفشل الانتقالات السابقة في الوصول إلى صيغة مستقرة تضمن خضوع السلطة العسكرية لإدارة مدنية ذات شرعية.

ولهذا فإن أي حوار يتجنب هذه المسألة قد ينجح في إنتاج اتفاق سياسي مؤقت، لكنه لن يكون بالضرورة قادراً على بناء سلام مستدام.

هل يخرج الجيش من السياسة؟

هنا تظهر أكثر القضايا حساسية في أي تسوية سودانية مقبلة: مستقبل الجيش. فإذا كان الانتقال المقترح يهدف إلى تأسيس دولة مدنية، فلابد من تحديد موقع المؤسسة العسكرية داخلها. هل يكون الجيش مؤسسة وطنية مهنية تخضع للسلطة المدنية، أم يحتفظ بدور مباشر أو غير مباشر في إدارة الدولة؟

ولا يتعلق الأمر بالجيش وحده، بل بمستقبل الاقتصاد العسكري، والشركات التابعة للمؤسسة العسكرية، وآليات الرقابة المدنية، وإعادة هيكلة القطاع الأمني، وترتيبات دمج القوات المسلحة المختلفة.

وهذه القضايا ستصطدم حتماً بمصالح مؤسسات وقوى راكمت نفوذاً واسعاً خلال العقود الماضية.

ومن هنا يمكن فهم أحد أسباب صعوبة الحوار: الانتقال السياسي لا يعني فقط تغيير الحكومة، وإنما إعادة توزيع مصادر القوة داخل الدولة.

وهذا يجعل السؤال عن الحوار في جوهره سؤالاً عن طبيعة التسوية التي يريدها السودانيون، وليس عن عدد الأحزاب والشخصيات التي ستجلس إلى الطاولة.

وإذا لم تسبق الحوار تفاهمات واضحة بشأن الحرب، وإذا لم تتوافر ضمانات متبادلة للأطراف، فقد ينتهي المسار إلى إنتاج شرعية سياسية جديدة للواقع القائم بدلاً من تغييره.

وقد يصبح الحوار في هذه الحالة وسيلة لإظهار اتساع قاعدة التأييد للسلطة القائمة، أو لإعادة دمج بعض القوى المدنية في ترتيبات سياسية مؤقتة، بينما تبقى القضايا الجوهرية معلقة.

وهذا هو السيناريو الذي تخشاه القوى المدنية الرافضة لهيمنة الجيش على العملية السياسية.

لكن الخطر المقابل لا يقل أهمية: أن يتحول رفض أي حوار تقوده المؤسسة العسكرية إلى رفض مطلق لأي مسار سياسي لا يستند إلى شروط مثالية، في وقت تستمر فيه الحرب ويزداد تفكك الدولة والمجتمع.

وبالتالي، فإن التحدي أمام القوى المدنية ليس فقط رفض الحوار الذي تراه منحازاً، وإنما تقديم بديل سياسي قابل للتنفيذ يملك القدرة على جمع السودانيين حول تصور واضح للمرحلة المقبلة.

السلام أولاً أم الحوار أولاً؟

لا توجد إجابة بسيطة عن سؤال ما إذا كان ينبغي إنهاء الحرب قبل إطلاق الحوار، لأن إنهاء الحرب نفسه يحتاج إلى تفاوض سياسي.

لكن يمكن الفصل بين مستويين: مسار لوقف القتال وتثبيت الهدنة، ومسار سياسي يعالج جذور الأزمة ومستقبل الدولة.

عودة مهجّري الحسكة إلى ديارهم تتقدم رغم التوترات

معالجة قضايا الملكية وفض النزاعات المحلية ستكون عنصراً أساسياً في نجاح مسار العودة

الحسكة (سوريا) - أعلنت السلطات السورية تأمين عودة أكثر من 400 عائلة إلى ريف مدينة رأس العين بمحافظة الحسكة شمال شرقي البلاد، بعد احتواء أحداث شغب واعتداءات عطّلت مؤقتاً عودة المهجّرين إلى المدينة، في تطور يعكس استمرار مسار إعادة السكان إلى مناطقهم رغم العقبات الأمنية والاجتماعية التي ترافق هذه العملية.

وتأتي عودة هذه العائلات ضمن مساعٍ أوسع لإنهاء ملف النزوح الذي طال أبناءَ محافظة الحسكة لسنوات، بعدما انطلقت أولى دفعات العائدين من مدينة الحسكة باتجاه رأس العين وقراها، في إطار ترتيبات أمنية وإدارية تهدف إلى توفير عودة آمنة ومنظمة للسكان إلى مناطقهم الأصلية.

وكانت السلطات قد علّقت رحلات العودة إلى رأس العين مؤقتاً عقب وقوع أعمال شغب واعتداءات استهدفت بعض العائدين، قبل أن تعلن لاحقاً اتخاذ إجراءات أمنية وقانونية بحق عدد من المتورطين.

ويكشف هذا التطور أن عملية العودة، رغم طابعها الإنساني، لا تنفصل عن تعقيدات الواقع الأمني والاجتماعي الذي خلفته سنوات النزوح والصراع.

وفي محاولة لاحتواء التداعيات، عززت الجهات الأمنية إجراءاتها في المنطقة، بالتزامن مع العمل على إزالة الألغام ومخلفات الحرب وفتح الطرق الرئيسية أمام حركة السكان.

وأكدت السلطات أن عمليات المسح وإزالة المخلفات مستمرة في عدد من المناطق، بما يمهد الطريق أمام عودة مزيد من الأهالي خلال المرحلة المقبلة.

وتحمل عودة أكثر من 400 عائلة أهمية تتجاوز أرقام النازحين العائدين، لأنها تمثل اختباراً عملياً لقدرة السلطات السورية على إدارة ملف العودة في مناطق عانت لسنوات من النزوح وتبدل السيطرة وتداخل التركيبة السكانية. فعودة السكان إلى منازلهم تتطلب أكثر من توفير ممر آمن، إذ تحتاج إلى ضمانات تتعلق بالملكية والسكن والخدمات الأساسية والاستقرار الأمني.

وتبرز هنا إحدى أكثر القضايا حساسية، وهي أوضاع المنازل والممتلكات التي تركها السكان خلال سنوات النزوح. فعودة المهجّرين تعني في كثير من الحالات مواجهة واقع جديد داخل مناطقهم، سواء بسبب تضرر المنازل أو تغير طبيعة استخدامها أو وجود سكان آخرين فيها.

ومن ثم، فإن معالجة قضايا الملكية وفض النزاعات المحلية ستكون عنصراً أساسياً في نجاح مسار العودة.

كما أن إزالة الألغام ومخلفات الحرب تمثل شرطاً لا غنى عنه لعودة مستدامة، خصوصاً في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية خلال السنوات الماضية. فعودة السكان دون تأمين الطرق والمنازل والمناطق الزراعية يمكن أن تحول الخطوة الإنسانية إلى مصدر خطر جديد، الأمر الذي يفسر تركيز السلطات على عمليات المسح الهندسي قبل استكمال عودة المزيد من العائلات.

لكن التوترات التي رافقت الدفعة الأولى من العائدين تكشف في الوقت نفسه عن هشاشة البيئة التي تجري فيها العملية. فالأحداث التي شهدتها رأس العين والحسكة لا يمكن فصلها عن تراكمات سنوات الصراع والنزوح، وما رافقها من تغيرات ديموغرافية وأمنية وملفات ملكية غير محسومة.

ولهذا، فإن نجاح العودة لن يقاس فقط بعدد العائلات التي تدخل رأس العين، وإنما بقدرتها على الاستقرار فيها مجدداً. فالعودة الفعلية تختلف عن العودة المؤقتة، والاستقرار يحتاج إلى توفير الأمن والخدمات وفرص الحياة الطبيعية، إلى جانب منع أي ممارسات قد تدفع العائدين إلى النزوح مرة أخرى.

وتكتسب هذه المسألة أهمية إضافية في ظل الاتفاق الموقع بين الحكومة السورية و«قسد» في ديسمبر الماضي، والذي يتضمن ترتيبات لدمج المؤسسات العسكرية والمدنية التي أنشأها الأكراد خلال سنوات النزاع ضمن مؤسسات الدولة السورية.

> إزالة الألغام ومخلفات الحرب تمثل شرطاً لا غنى عنه لعودة مستدامة، خصوصاً في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية

ومن هذه الزاوية، يمكن أن يشكل ملف عودة المهجّرين أحد الاختبارات العملية لمسار إعادة توحيد المؤسسات وترسيخ الاستقرار في شمال شرقي سوريا.

فالعودة الآمنة يمكن أن تعزز الثقة بين السكان والسلطات، بينما قد تؤدي الاعتداءات أو النزاعات على الممتلكات أو غياب الخدمات إلى تقويض هذا المسار وإعادة إنتاج التوترات المحلية.

ولذلك، تحتاج العملية إلى إدارة دقيقة توازن بين حق السكان في العودة وبين ضرورة تنظيم هذه العودة بما يمنع الاحتكاك ويضمن حقوق جميع الأطراف.

وفي هذا السياق، تبدو الرسالة التي أطلقتها السلطات بشأن رفض الفوضى وإثارة الفتنة ذات أهمية سياسية وأمنية. فالتعامل مع أعمال الشغب باعتبارها حوادث فردية، مع اتخاذ إجراءات قانونية ضد المتورطين، يهدف إلى منع تحول التوترات المحلية إلى صراع أوسع يمكن أن يهدد مسار العودة برمته.

كما أن دعوة الأطراف الكردية إلى ضبط النفس تمثل عاملاً مهماً في احتواء تداعيات الأحداث. فاستمرار الاحتجاجات أو الردود المتبادلة يمكن أن يضعف الثقة المطلوبة لاستكمال عودة النازحين، في وقت تحتاج فيه العملية إلى تعاون بين السلطات المحلية والقوى السياسية والأمنية والمجتمعات المحلية.

ولا تزال أمام ملف العودة تحديات كبيرة، أبرزها ضمان أمن الطرق والمنازل، إزالة مخلفات الحرب، تسوية قضايا الملكية، إعادة الخدمات الأساسية، وخلق بيئة تمنع تكرار الاعتداءات.

وهذه الملفات مترابطة؛ إذ لا يمكن الحديث عن عودة مستدامة في غياب الأمن، ولا يمكن تثبيت الأمن من دون معالجة أسباب التوتر الاجتماعي والاقتصادي.

ومع ذلك، فإن استئناف عودة العائلات بعد الأحداث الأخيرة يحمل دلالة مهمة، لأنه يشير إلى أن التوترات لم توقف المسار بالكامل. فبدلاً من التخلي عن العملية، جرى تعليقها مؤقتاً واتخاذ إجراءات أمنية قبل استئنافها، وهو ما يعكس محاولة إبقاء ملف العودة ضمن المسار السياسي والإنساني رغم صعوبة الظروف.

ملف شائك

السعودية تدافع عن نفسها...

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليس ما يفسّر الحملة الإيرانيّة التي تتعرض لها المملكة العربيّة السعودية ودول مجلس التعاون الست سوى دليل على العجز الإيراني عن إقامة علاقات طبيعية مع الدول القريبة من "الجمهوريّة الإسلاميّة".

حملت روح العداء، التي تميّز بها السلوك الإيراني، المملكة العربيّة السعودية إلى اتخاذ قرار، من نوع مختلف، وذلك في سياق الدفاع عن نفسها في مواجهة "الجمهوريّة الإسلاميّة". يشير القرار السعودي الجريء والبعيد النظر المتمثل في الاتفاق الدفاعي مع تركيا وباكستان إلى إدراك عميق للألاعيب والمناورات التي اعتادت إيران ممارستها منذ 47 عاما، أي منذ قيام نظام "ثوري" جديد على أنقاض نظام الشاه. كذلك، يشير القرار إلى فهم حقيقي وواقعي للتغييرات التي تشهدها المنطقة والعالم في مرحلة بات فيها على "الجمهوريّة الإسلاميّة" الدفاع عن نظامها بعدما انتقلت الحرب إلى أرضها.

ليس الاتفاق ذو الطابع الدفاعي الذي توصلت إليه المملكة مع تركيا وإيران سوى رسالة في غاية الوضوح. تمتلك الرسالة أهمّية إستراتيجية وبعدا إقليميا. فحوى الرسالة أنّ هناك استيعابا على صعيد المنطقة، أي في تركيا وباكستان أيضا، للخطر الذي تشكله "الجمهوريّة الإسلاميّة" والأيديولوجية التي اعتمدتها ولا تزال تعتمدها.

الاتفاق الدفاعي السعودي مع تركيا وباكستان يعكس إدراكًا عميقًا لخطورة الأجندة الإيرانية ويؤكد أن أمن المملكة يتطلب تحالفات إقليمية لمواجهة أدوات إيران

باتت إيران ترى في مهاجمة جيرانها العرب القريبين منها بديلا ثابتا من مهاجمة القطع البحرية الأميركيّة الموجودة في مياه الخليج غير بعيد عن الساحل الإيراني. أكثر من ذلك، تتردّد إيران في مهاجمة إسرائيل خشية ردة فعلها التي هي أشدّ إيذاء ودقة من ي ردّ فعل أميركي.

تكمن أهمّية الموقف السعودي المستجد من رؤية تأخذ في الاعتبار أنّ التعاطي مع إيران والعدائية التي تظهرها يعني التعاطي أيضا مع الأدوات الإيرانيّة، بما في ذلك ميليشيات "الحشد الشعبي" في العراق التي تعتدي على المملكة وعلى دولة الكويت.

من هذا المنطلق، يمكن فهم الإصرار السعودي على وضع الحكومة العراقيّة أمام مسؤولياتها. ليس حدثا عاديا أن يذهب مسؤول سعودي، هو رئيس المخابرات خالد الحميدان، إلى بغداد لمقابلة رئيس الوزراء علي الزيدي. تعني الزيارة الكثير، بما في ذلك شخصية المبعوث السعودي وصفته. تعني الزيارة، قبل أي شيء، وضع الأمن في مقدّم العلاقات السعوديّة – العراقية. من وجهة نظر الرياض، لا بدّ من أن تثبت الحكومة العراقية أنّها صاحبة قرارها بعدما عرض المسؤول الأمني السعودي كلّ ما يمتلكه من معطيات دقيقة تؤكّد أنّ ميليشيات "الحشد الشعبي" تتصرّف بشكل مستقل عن الحكومة.

تعتبر زيارة المسؤول الأمني السعودي امتحانا لحكومة الزيدي التي صار عليها إثبات أنّها قادرة بالفعل على التحكم بما يدور على أرض العراق.

تحول "الحشد الشعبي" إلى أداة إيرانية بامتياز لا أكثر. لا مجال لأي علاقات طبيعية سعودية – عراقية من دون إمساك الحكومة العراقيّة بقرار الحرب والسلم واحتكارها للسلاح. ليست زيارة الحميدان لبغداد غير تأكيد لواقع جديد تختزله عبارة واحدة هي: أمن السعوديّة أوّلا. ستظهر الأيام القليلة المقبلة هل تمتلك حكومة الزيدي ما يسمح لها بالسعي إلى إقامة علاقات طبيعية مع الدول العربيّة الأخرى... أم ستبقى أسيرة الهيمنة الإيرانية ممثلة بميليشيات "الحشد الشعبي" التي تدفع رواتب المنتمين إليها من خزينة الدولة العراقية؟

سيرتدي أي اعتداء إيراني جديد على المملكة طابعا أكثر تعقيدا في ضوء الاتفاق السعودي – التركي – الباكستاني. لكنّ الواضح، أقله إلى الآن، أنّ "الجمهوريّة الإسلاميّة" مصرّة على الاعتقاد أن في استطاعتها متابعة السير في سياسة تقوم على امتلاك الورقة اليمنيّة. لا شكّ أن إيران قررت استخدام الحوثيين في مجال تنفيذ اعتداءات، لحساب إيران، على المملكة العربيّة السعودية. الدليل على ذلك استهداف مصفاة "أرامكو" على البحر الأحمر.

جاءت مهاجمة الحوثيين، الذين ليسوا سوى أداة إيرانيّة، للمصفاة السعودية في وقت يقوم هؤلاء بنشاط عسكري في كلّ الاتجاهات في اليمن. شمل ذلك مهاجمة ميناء المخا اليمني الذي يتحكّم بمضيق باب المندب بواسطة المسيرات.

لعبت دولة الإمارات العربيّة المتحدة في العام 2014، عن طريق قوى محلّية، دورا حاسما في منع الحوثيين من المكوث في المخا بعد إخراجهم من عدن نفسها. منعت القوى المحلّية اليمنية الحوثيين من التحكم المباشر بباب المندب.

كان التحكّم بباب المندب، في كلّ وقت طموحا إيرانيا، نظرا إلى أهمّية المضيق الذي يشكل المدخل الإجباري إلى البحر الأحمر وإلى قناة السويس.

الهجمات الحوثية على أرامكو وباب المندب تكشف استخدام إيران لوكلائها فيما يضع الاتفاق السعودي - التركي - الباكستاني أساسًا لتحالف يردع التهديدات ويعزز أمن الملاحة

أي دور سيكون للتحالف السعودي – التركي – اليمني في وضع حدّ للتهديد الذي يشكله الحوثيون على أمن الملاحة في البحر الأحمر الذي يعتبر مضيق باب المندب مدخلا إليه؟ سيفرض مثل هذا النوع من الأسئلة نفسه في المستقبل، خصوصا أن التصرفات الأخيرة للحوثيين تشير، بين ما تشير إليه، إلى رفض أي حلول أو تسويات ذات طابع سياسي وأنّ ليس في استطاعتهم الخروج بأي شكل من تحت عباءة "الحرس الثوري" الإيراني.

يظلّ الاتفاق السعودي – التركي – الباكستاني نقطة تحوّل على الصعيدين السعودي والإقليمي. عندما ستهاجم إيران السعودية مباشرة أو غير مباشرة، سيكون ذلك هجوما على تركيا وباكستان أيضا.

لا يمكن في طبيعة الحال الحديث عن حلف سنّي في مواجهة إيران في ضوء وجود شخصيات شيعية مهمّة تشارك في صنع القرار في باكستان. لا يمكن سوى أخذ العلم بأن عاصم منير قائد الجيش الباكستاني شيعي وقد لعب دورا محوريا في رسم السياسة الباكستانية تجاه إيران.

في النهاية، يظلّ مطروحا موقف إسرائيل من الاتفاق، خصوصا أنّها معنية أيضا بما ستكون عليه التوازنات الإقليمية، من الزاوية الأمنية، بعدما انتقلت الحرب إلى داخل إيران وبعدما بات مضيق هرمز يشكل عقدة العقد. فما لا يمكن تجاهله أنّ اندلاع مواجهة أميركيّة مع إيران، بمشاركة إسرائيل أو عدم مشاركتها، يبقى واردا في كلّ لحظة بعدما قررت "الجمهوريّة الإسلاميّة" وضع شروط تعجيزية من أجل إعادة فتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية...

رسالة في غاية الوضوح

صراع الأجندات يحتدم في ليبيا

استهداف متعمد لمصفاة الزاوية

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

ما حدث في مدينة بنغازي، من تفجير عبوة ناسفة نتج عنه اغتيال اللواء فوزي المنصوري مدير إدارة الاستخبارات العسكرية التابعة للقيادة العامة للجيش، طرح جملة من الأسئلة المربكة عمّن يمكن أن يكون وراء العملية: هل نحن أمام عودة للإرهاب الذي يُفترض أن بنغازي ومناطق الشرق قد انتصرت عليه وتحررت من براثنه منذ سنوات؟ أم أن الأمر يتعلق باختراق أمني من قبل متمردي الجنوب الذين أعلنوا الحرب على قوات المشير حفتر؟ أم أن الحادثة مرتبطة بتصفيات داخلية في سياقات صراع المصالح والنفوذ بين القوى الميدانية الفاعلة؟ من المستفيد من هكذا جريمة؟ وما الذي أراد الجناة تبليغه إلى قيادات المؤسسة العسكرية والرأي العام في الداخل والخارج؟

بنظرة خاطفة إلى حيثيات الاغتيال، يمكن القول إن الهدف الحقيقي ليس اللواء المنصوري في حد ذاته وإنما الجناح العسكري الذي يمثله أو المرجعية الاجتماعية التي يتحدر منها، وقد يكون استهدافه رسالة تحذير إلى جهات معينة ببصمات استخبارية يعرفها فقط من يمتلك شيفرة الأحداث والتحركات الميدانية والعسكرية التي عرفتها البلاد خلال الأيام والأسابيع الماضية.

اغتيال اللواء فوزي المنصوري في بنغازي كشف هشاشة المؤسسة العسكرية، وأعاد أسئلة الإرهاب، الاختراقات الأمنية، وتصفيات النفوذ، وسط صراع مصالح يهدد استقرار ليبيا

جاءت حادثة اغتيال المنصوري بالتزامن مع مستجدات تؤكد على المضي قدمًا في اتجاه المزيد من تعقيد المشهد الليبي. فقد تم تسجيل استهداف متعمد لأحد خزانات مصفاة الزاوية باستعمال الطيران المسيّر، ما أدى إلى انفجاره وظهور نذر كارثة أمنية وبيئية واقتصادية، فيما أكدت المؤسسة الوطنية للنفط أن تكرار هذه الاعتداءات ينذر بخطر دائم يتربص بالأصول النفطية في المنطقة، الأمر الذي يستدعي تدخلاً عاجلاً ودقيقًا من مختلف الجهات المختصة، وحذرت من إعلان القوة القاهرة وإيقاف العمل بشكل كلي في المصفاة التي تعد الأكبر من نوعها في المنطقة الغربية والثانية على مستوى ليبيا بعد مصفاة رأس لانوف.

محافظ المصرف المركزي الليبي ناجي عيسى، دون الإفصاح عن الأسباب التي دفعته إلى طلب الإعفاء من منصبه، مرجعًا ذلك إلى حساسيتها، وفقًا للرسالة التي وجهها إلى المجلس الأعلى للدولة والبرلمان، والتي تداولتها وسائل إعلام ومنصات محلية. المهتمون بالشأن الليبي يدركون أن مسألة الاستقالة من المناصب العليا بليبيا لم تكن مطروحة في يوم من الأيام، ومبادرة عيسى تعتبر حالة استثنائية تخفي وراءها أسرارًا عميقة تتصل مباشرة بإدارة السلطات التنفيذية للمال العام ومداخيل الدولة ومصاريفها، وما يشوبها من فساد ممنهج بات أبرز سمة تتصل بمنظومة الحكم الحالية التي جعلت من ليبيا ساحة مفتوحة للنهب المباح. هل تلقى المحافظ تهديدًا مباشرًا بالتصفية ما جعله يؤثر السلامة ويختار النجاة بنفسه من الوقوع بين حجري المطحنة؟

في الوقت الذي كان فيه الليبيون يخوضون سجالًا حادًا حول حريق الخزان في الزاوية واستقالة محافظ المصرف المركزي، جاء خبر اغتيال اللواء المنصوري ليعيد خلط الأوراق، حتى أن القيادة العامة للجيش اعتبرت أن الحادثة تعيد إلى الأذهان موجة التصفيات والاغتيالات التي طالت مسؤولين عسكريين وشخصيات عامة في ليبيا خلال عامي2013 و2014، في إشارة إلى ما قبل عملية الكرامة التي قادها وأدارها المشير خليفة حفتر واستطاع من خلالها اجتثاث شأفة الإرهاب من شرق البلاد ووسطها وجنوبها ومن مختلف المناطق التي تحررت من الجماعات المسلحة والميليشيات الخارجة عن القانون، واستعادت فيها الدولة صولجان سيادتها.

أن تكون مسؤولًا عن الاستخبارات العسكرية، فأنت شخصية استثنائية في مجالك. تقف على هرم الإدارة السيادية لملفات الأمن في أبعادها الاستراتيجية والجيوسياسية، تشرف على جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالقدرات العسكرية والأنشطة والتحركات المحتملة للدول الأخرى، سواء كانت حليفة أو معادية. هدفك الأساسي هو توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالدفاع الوطني والتخطيط الاستراتيجي. تتولى تقييم المعلومات الميدانية لتحويلها إلى رؤى واضحة تساعد القيادة في التخطيط للعمليات. تدير مهام الأمن العسكري وخاصة تلك المتصلة بحماية الأفراد، والأسلحة، والمنشآت، والوثائق العسكرية من التسريب أو التجسس، وتعمل على إحباط أي محاولات اختراق أو تجسس تستهدف المؤسسة العسكرية من الداخل أو الخارج، وعلى المساهمة الفعالة في التوقي من التهديدات غير التقليدية والعمليات الإرهابية التي تمس أمن البلاد، بالإضافة إلى رفد القيادة السياسية والعسكرية بالتقديرات الموقفية الدقيقة لدعم القرار الدفاعي.

أن تكون مسؤولًا عن الاستخبارات، فإنك في أعلى درجات الاحتياط الأمني عبر المتابعة الدقيقة لكل ما يدور على الأرض التي تنتمي إليها، وأنت مكلّف برصد وملاحقة أية تحركات معادية تهدف إلى المساس بأمن واستقرار الوطن أو سلامة الأفراد بالاعتماد على أحدث التقنيات لا سيما مع التقدم التكنولوجي والاتصالات.

هنا من حق أي مراقب داخل ليبيا أو خارجها أن يسأل عن طبيعة تلك الضربة الموجعة التي استهدفت المؤسسة العسكرية في شرق البلاد، من خلال اغتيال اللواء المنصوري في منطقة الهواري بالقرب من مسجد السيدة عائشة، عندما انفجرت عبوة ناسفة زُرعت داخل السيارة التي كان يستقلها المنصوري، ما أدى إلى مقتله على عين المكان. كيف لشخصية محورية تتولى مسؤولية قيادية ذات رمزية خاصة أن تُواجه ذلك الإهمال أو سوء التقدير الأمني الذي جعل منها ضحية للتصفية الميدانية في عملية لا يمكن أن تكون بنت لحظتها، وإنما نتيجة إعداد مسبق أو تغطية متعمدة، وهو ما سيتم الكشف عن حقيقته عاجلًا أو آجلًا في بلد من الصعب أن تكتم فيه الأسرار أو توأد فيه الأخبار.

تزامن التفجير مع استهداف مصفاة الزاوية واستقالة محافظ المركزي، ليؤكد أن الأجندات المتصارعة حول الثروة والسلطة تدفع البلاد نحو أزمة مفتوحة بلا حلول

لا أحد يستطيع التكهن بمجريات الأحداث في ليبيا، لاسيما أن طاحونة المصالح والنفوذ لا ترحم، وهي مستعدة لطحن وسحق كل ما أو من يعترض أجندات القائمين عليها. وأثبتت الأيام أن الصراع على الثروة هو الذي يجعل من السلطة رهانًا من المستحيل التنازل عنه من قبل المسكين بمقاليده والمتنافسين من داخله على مواقع الصدارة فيه. وطالما أن السلاح منتشر والقرار منفلت والمسؤولية من الصعب تحديدها، فإن الوضع يسير نحو المزيد من تأبيد الأزمة واستبعاد الحل السياسي إلى أجل غير مسمى.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الأربعاء 2026/08/12
السنة 49 العدد 13885

من سوق أهراس إلى باريس.. فنان يخطّ جسورًا بين الذاكرة والحداثة والثقافات

عبدالكريم بنبلقاسم..
بين القصب واللون تُكتب حكاية الحرف العربي

الطيب ولد العروسي
كاتب جزائري

تجربة فنية وفكرية وروحية

كان من المفترض أن ألتقي بالخطاط والفنان التشكيلي الجزائري عبدالكريم بنبلقاسم منذ سنوات، بفضل صديقنا المشترك إبراهيم حاصي، حين كان مديرًا للمركز الثقافي الجزائري بباريس. غير أن الزمن سرعان ما مضى، وعاد صديقنا إلى وطنه، وظل اللقاء مؤجلًا، رغم أنني أقيم غير بعيد عن الفنان. وحين أتيحت الفرصة أخيرًا للقاء عبدالكريم، وجدت أمامي فنانًا لا يتعامل مع الخط العربي باعتباره مجرد كتابة أو حرفة، وإنما يراه عالمًا متكاملًا من الجمال، وفضاءً رحبًا للتعبير والتأمل والحوار.

لقد كان لقاؤنا مناسبة للتعمق في تجربة فنية تحمل في ثناياها أكثر من مهارة تقنية، فهي رحلة إنسانية تتحد فيها ذاكرة المكان بذاكرة الحرف، حيث يتحول الخط العربي إلى لغة تتجاوز حدود الكلمات، لتصبح معبرا بين الثقافات ونافذة لفهم عمق الروح والهوية.

الجذور والانفتاح

عبدالكريم بنبلقاسم هو مثال حي على أسلوب تحويل الفن التراثي إلى تجربة معاصرة نابضة بالحياة، تجمع بين الأصالة والانفتاح على الحداثة، بين الجمال الداخلي للحرف والتجريب اللامحدود في اللون والشكل. في زمن تتهافت فيه التحولات، وتهدر الكثير من قيمنا الثقافية، يقدم لنا عبدالكريم نموذجًا حيًا للفنان المبدع الذي لم يكتفِ بحفظ التراث، بل صيره عمادا للحوار العالمي بين الثقافات والفنون.

رغم تنقلاته بين الجزائر وفرنسا، ظل عبدالكريم متعلقا بأصوله التاريخية والإنسانية، محافظًا على هويته الفنية الأصيلة، لكنه في الوقت ذاته منفتح على كل ما هو جديد، لهذا، تبدو رحلته تجربة متواصلة في البحث عن الذات والهوية، ومشاركة فاعلة في المشروع الثقافي الذي يعيد للحرف العربي مكانته كفن عالمي وشكل تعبير حضاري.

مدينة سوق أهراس التي نشأ فيها عبدالكريم، لم تكن مجرد مكان يعيش فيه، بل كانت فضاءً يغني معرفته بجماليات الفن والكتابة، وقد تركت فيه آثار حضارات متعددة أثرت في وعيه الفني، وتغذت تجربته منها. المدينة لها تاريخ عريق مرتبط بطاغست، مسقط رأس القديس سانت أوغستين، لقد انعكس هذا التراث الثقافي العميق في إحساسه بالانتماء وبأهمية الحرف كوسيلة تواصل بين الإنسان والماضي، بين الذكرى والهوية.

منذ طفولته، كان الخط العربي بالنسبة إليه أكثر من كتابة تقليدية. إذ رآه «صوتًا بصريًا»، لغة روحية تنقل عطر الأفكار والخوالج، مختلفة عن مجرد الكلمات المنطوقة. حفظه لبعض الأحزاب من الكريم ساعده على استيعاب العلاقة الجمالية بين الكلمة المكتوبة وجماليات الخط، مما جعل الخط عنده مخزونًا بصريًا وفنيًا متميزًا. وكان يتمرن على استخدام أدوات الخط التقليدية كقلم القصب والحبر، ويهتم بصناعة أدواته بنفسه، معتبراً القلم شريكاً في العمل الفني، لا مجرد أداة آلية.

وبعد تحصيله للتعليم، اختار عبدالكريم مهنة تدريس اللغة العربية، لكن شغفه بالفن بقي حياً ومتوقدا، خاصة بعد أن اكتشف أنه يستطيع أن يدمج بين حروف اللغة وعناصر الفن التشكيلي، كاللون والشكل والضوء، ليمنح الحرف نفسا جديدة ولغة بصرية متجددة. تأثر بأساتذته من المشرق العربي، وتعلم تقنيات الخط التقليدي والهندسي، لكنه لم يكتفِ بتقليد النماذج، بل سعى إلى خلق نمطٍ شخصي يمزج بين جذر الخط العربي وأفاق التجديد والابتكار.

شارك في معارض محلية مثل مهرجان الفنون التشكيلية في سوق أهراس، ولاحظ تشجيع الجمهور الذي دفعه للمزيد من العطاء. ثم أتاحت له مرحلة خدمته الوطنية في قسنطينة مناسبة تعلم مهارات إضافية خاصة في مجال النحت والخط الكبير، والتعامل مع فضاءات واسعة، أملاً في توظيف الخط العربي في العمارة والزخرفة الإسلامية، كما حدث في مشروع تزيين مسجد جامعة الأمير عبد القادر، حيث خلق توازنًا بين الخط العربي والنحت والزخرفة، مبينًا قدرة الحرف على التفاعل مع الفضاء المعماري.

> مسيرة عبدالكريم بنبلقاسم هي رحلة حقيقية بين بيئتين ثقافيتين متباينتين، لكنها في عمقها رحلة داخل الحرف والفن

مع بداية التسعينيات، انتقل عبدالكريم إلى باريس، ليجد نفسه في فضاء فني وثقافي جديد مختلف عن بيئته الأصلية. لم يكن هذا الانتقال تنازلا عن أصوله، بل كان ذريعة لتوسيع مجالاته وخبرات فنه. ارتبط اسم باريس بفترة جديدة من التلاقي بين الخط العربي والفن التشكيلي المعاصر، سيما في استخدام اللون كعامل حيوي مستقل يصاحب الحرف ويبرز جماليته.

تعمق عبدالكريم في دراسة نظريات اللون وتنسيقه، مستلهماً من نظام "ابن مقلة" لضبط قياسات الحروف وتقنياته الهندسية، ومتعرفاً على نظرية "مونسيل" العلمية التي تنظم الألوان. هذا التلاقي بين القواعد الهندسية للحرف ونظم الألوان الحديثة، أتاح له إبداع أعمال مشحونة بالحيوية، حيث يتحرك اللون في تدرجات تضفي على الحروف إيقاعًا وشعوراً بالعمق والتجدد.

يُعد عبد الكريم بنبلقاسم الخط تجربة فنية وفكرية وروحية، ويصور الحرف العربي بأنه «هندسة حية» تراكم بين الدقة والهندسة، وبين الإحساس والوضوح. وبالنسبة له، القراءة لا تقتصر على العين، بل تتم أيضاً بالشعور والقلب، لأن الخط يحمل ذاكرة وروحاً ثقافية مجسدة في انحناءات الحروف ونقاطها.

الكتابة عنده ليست تكراراً للنص، لكنها إعادة خلق داخل مجال بصري جديد، حيث يتحول الحرف إلى عنصر تشكيلي متكامل، وتصبح الكلمة صورة بلون وشكل. ولذلك يبقى القلم شريكاً أساسياً في الحوار الفني، فهو ليس مجرد واسطة لنقل الحبر، بل أداة تعبر عن حركة وارتجاج الفنان، لتترك بصمة فردية في كل حرف.

يمتلك اللون عند عبدالكريم بُعدًا تعبيرياً وروحياً حيث يعبر عن مواقف إنسانية متغيرة كالفرح أو الحزن، السكينة أو القلق، ويكمل الحرف في خلق عمل فني حي ينبض بالجمال والإيقاع. علاوة على ذلك، يشكل اللون مع الحرف خبرة حسية بصرية تُدخل المتلقي في عالم تأملي يعبر عما هو أبعد من مجرد النص المكتوب.

يتميز عمله بأن اللون والحرف كلاهما يحتفظ بهويته، ويتفاعل مع الآخر مشكلاً تكوينًا متوافقا. وهكذا، لا يُحجم التراث بل يُجدد، مما يفتح الخط العربي على مجالات جديدة في الفن الحديث.

إنجازات ومسيرة بارزة

شارك بأعماله في مشاريع معمارية مثل تزيين مسجد جامعة الأمير عبدالقادر بقسنطينة، وإلى جانب مشاركاته في معارض عدة في الجزائر وفرنسا، فله حضور فني وثقافي قوي في فعاليات ثقافية خاصة بمناسبات تاريخية كاحتفال المسجد الكبير في باريس. وفي منظمة اليونسكو، واللقاءات الثقافية المختلفة في باريس وخارجها، وذلك لأن هدفه لم يكن فقط عرض اللوحات، بل نقل الخط العربي كفن إنساني يربط الثقافات ويعبر عن التفاعل بين الثقافات والحضارات.

كما أسس عبدالكريم نشاطًا تعليميًا متميزًا، حيث يدرّس الخط العربي في المركز الثقافي الجزائري بباريس، مقدماً خبراته لطلاب من مختلف الجنسيات والخلفيات. ويدعو طلابه إلى التمكن من الأسس الفنية أولاً، ثم التشجيع على اكتشاف أساليبهم الخاصة، لأن المحافظة على التراث لا تعني الجمود بل التجدد والابتكار.

> الفنان لا يعيد إنتاج الخط العربي فقط، بل يعيد خلقه بلغة فنية جديدة تتلاقى فيها الهندسة بالشعر والذاكرة بالحداثة

كما صدر لعبدالكريم بنبلقاسم كتاب جمع فيه مأثورات وأقوالاً عن الحب من عدة عصور وثقافات، ابتداء من حافظ الشيرازي، والقديس أوغسطين، إلى جبران خليل جبران، وأفلاطون وغيرهم، مع إضفاء بعد فني بصري من خلال الخط العربي، بحيث تتحول الكلمات إلى لوحات فنية تشجع القارئ على التأمل في معاني الحب الإنسانية التي تتخطى الثقافات والحدود.

بين سوق أهراس وباريس: رحلة مستمرة

عبّر عبد الكريم عن الخط العربي كفن يحمل رسائل إنسانية كالحب والسلام والبحث عن الهوية والانتماء. ومن هذا المنطلق، تتخطى أعماله حدود اللغة لتحاور الإحساس بالجمال، فتُصبح لغة بصرية عالمية قادرة على بناء جسور بين الشعوب دون حاجز اللغة.

لقد أكد عبدالكريم أن فن الخط العربي قادر على المزج بين الأصالة والتجديد، وأن الحرف العربي يبقى محفورًا في الذاكرة الثقافية، لكنه قادر على الحيوية والتجدد، خصوصاً حين يقدمه فنان يحافظ على جذوره ويطلق العنان لإبداعه.

مسيرة عبدالكريم بنبلقاسم هي رحلة حقيقية بين بيئتين ثقافيتين متباينتين، لكنها في عمقها رحلة داخل الحرف والفن، بحثًا عن سؤال: كيف يدوم الحرف العربي حياً وأصيلا وسط عالم سريع التغير؟ وجدت الإجابة لديه في التفاعل بين الهندسة واللون، وبين التقليد والابتكار بين الماضي والحاضر. لقد صاغ عبدالكريم عالماً خاصًا يتقاطع فيه الشعر والبناء الهندسي، بين التشكيل والكتابة، ولم يعد الحرف مجرد ذريعة لنسخ الكلمات بل فضاء للخبرة الشخصية والتاريخية والإنسانية.

«هوما».. رجل يواجه ماضيه بعد سقوط الأقنعة

الحمامات (تونس) - في فضاء مسرح الهواء الطلق بالحمامات، المنفتح على البحر، كان يمكن لعرض «هوما / Testostérone» أن يتخذ منحى أكثر اتساعًا، غير أن سيرين قنون اختارت أن تنقل إلى الخشبة المفتوحة أجواء الفضاء المغلق، واضعة شخصيتين داخل إطار يضيق تدريجيًا كلما اتسعت مساحة الكلام.

في سهرة الاثنين 10 أغسطس 2026، وضمن الدورة الستين لمهرجان الحمامات الدولي، وجد المتفرج نفسه أمام رجلين في مواجهة متواصلة، تتلاحق بينهما الأسئلة والاتهامات والذكريات والصمت وانفجارات الغضب، داخل فضاء لا يقدم نفسه منذ البداية بشكل واضح. ومع تقدم أحداث العرض، تتكسر الحدود بين الماضي والحاضر، وتتلاشى الحدود بين ما يحدث فعلًا وما تستحضره الذاكرة.

مواجهة متوترة

تدور أحداث المسرحية، التي تمتد على مدى 60 دقيقة، في فضاء مغلق، حيث يجد رجل نفسه في مواجهة شخص آخر يطرح عليه أسئلة تبدو في البداية عادية، قبل أن تقوده تدريجيًا إلى مناطق أكثر اضطرابًا في ذاكرته. وتتوالى استعادة الماضي وتتداخل صوره بالحاضر، لتتجلى تباعًا علاقات وأحداث تركت آثارها في حياته.

ومسرحية «هوما»، من إنتاج مسرح الحمراء، هي عمل تجريبي من إخراج سيرين قنون، وقد شاركها حمدي حدة كتابة النص، فيما يؤديه الثنائي بحري الرحالي وعبدالمنعم شويات. وتتنزل هذه التجربة المسرحية الجديدة ضمن مسار اشتغلت فيه المخرجة، على امتداد أكثر من 27 سنة في المسرح التونسي، على قضايا الإنسان والعلاقات الاجتماعية والأسئلة الجندرية، وهي التي تدير مسرح الحمراء والمركز العربي الإفريقي للتكوين والبحوث المسرحية بعد وفاة والدها عز الدين قنون سنة 2015.

تضع المسرحية الذكورية في مركز البحث، لكن الرجل هنا لا يظهر باعتباره صورة مكتملة للقوة، وإنما باعتباره كائنًا يتعب من الدور الذي طُلب منه أن يؤديه. تعود الشخصية إلى علاقاتها بأم متسلطة، وأب غائب أو مستسلم، وإلى زوجة وامرأة اسمها فريدة ارتبطت بحكاية حمل وهروب وذنب. وتتراكم هذه الوقائع حتى يبدو الحاضر نتيجة لسلسلة طويلة من القرارات المؤجلة والمخاوف التي لم تجد طريقها إلى المواجهة.

ولهذا تبدو المرأة غائبة جسديًا عن الركح، وحاضرة في كل مكان آخر، ممثلة في الأم والزوجة وفريدة والمجتمع الذي يشكل صورة الرجل، وهي كلها عناصر تحرك الصراع.

وتعتمد الرؤية الإخراجية على اقتصاد في الديكور، لكنه جاء متعدد الدلالات والمقاصد، فالفضاء يتحول تدريجيًا إلى مساحة نفسية، فيما ترسم العناصر الهندسية والأثاث حدودًا لحركة الشخصيتين. وتكتسب هذه السينوغرافيا معنى خاصًا في مسرح الحمامات، بما أن العرض صُمم أصلًا للقاعات المغلقة. وقد تطلب تقديمه في الهواء الطلق إعادة معالجة الإضاءة والصوت والمؤثرات، مع مراعاة طبيعة المكان. ورغم ذلك، لم يبدد الفضاء المفتوح فكرة الاختناق التي تعيشها شخصية الرجل.

ومن أكثر المشاهد دلالة في العرض ذلك الذي تستحضر فيه المخرجة عالم الـ«ويسترن» و«الكوبوي»، ولعل هذه الرؤية الإخراجية تنطلق بالأساس من صورة «الكوبوي» بوصفه نموذجًا للرجولة والقوة والفتوة في المخيال الجماعي. كما تظهر لوحة زيتية تحمل ملامح هذا العالم، ثم تتوسع الصورة عبر الإسقاطات الضوئية والفيديو، فتبدو كأنها تخرج من إطارها وتتحول إلى فضاء حي.

ويبلغ هذا المشهد ذروته في لحظة تبلغ فيها المواجهة بين المريض والمعالج أقصى درجات التوتر، أثناء التنويم المغناطيسي، حيث يوظف المريض هذا العالم المتخيل للهروب من أسئلة تنبش علاقاته وماضيه. ومع اشتداد الضغط، تتحول الرغبة المكبوتة في التخلص من المعالج إلى مبارزة على طريقة أفلام «الويسترن». ولعل المخرجة أرادت توظيف هذا المشهد للتعبير عن صورة الرجل الذي يحل مشاكله بالقوة، فيما تكشف المسرحية أن الشخصية عاجزة عن حل أزماتها الداخلية بالطريقة نفسها.

تتلاعب مسرحية «هوما» بالزمن، ذلك أنها لا تسير في خط زمني مستقيم، إذ يتسلل الماضي إلى الحاضر، ويتداخل الواقع مع الوهم، فيما يتحول الحوار إلى مواجهة مع الذاكرة. وقد منحت السخرية السوداء هذه المواجهة إيقاعًا مختلفًا، حيث تحولت بعض لحظات العجز والخوف إلى مواقف مثيرة للضحك، مثل مقارنة الشخصية نفسها بعباقرة حققوا إنجازات في سن مبكرة، أو استعادة رغبات طفولية بسيطة ظلت مؤجلة.

> قنون تضع الذكورة والذاكرة والعلاقات الإنسانية في مواجهة مفتوحة، وتحول فضاء العرض إلى مرآة لأزمة رجل يبحث عن نفسه

وفي النهاية، يعيد العرض ترتيب اللعبة كلها. ويتضح أن المواجهة التي بدت وكأنها امتدت لسنوات لم تستغرق في الواقع سوى ساعة واحدة، من الرابعة إلى الخامسة مساء، داخل عيادة، خلال جلسة تنويم مغناطيسي لمساعدة المريض على الإقلاع عن التدخين.

وفي الدورة الستين لمهرجان الحمامات الدولي، تحت شعار «ذاكرة تعيش»، جاءت المسرحية لتشتغل على نوع آخر من الذاكرة، هي ذاكرة الرجل التي تحمل آثار الأسرة والطفولة والعلاقات الأسرية والعاطفية والخيارات المؤجلة. ولذلك تترك «هوما» جمهورها أمام سؤال بسيط في ظاهره: ماذا يحدث للرجل عندما تسقط عنه الصورة التي اعتاد أن يقدمها للآخرين؟ لتأتي الإجابة على امتداد العرض، إلى أن يجد الرجل نفسه وحيدًا أمام القناع الذي صنعه لنفسه.

خشبة مسرح الحمامات

في الندوة الصحفية التي تلت العرض، اعتبرت سيرين قنون أن تقديم «هوما» في مهرجان الحمامات يمثل محطة مهمة في مسار العمل، خاصة أن مسرح الحمراء يقوم على فكرة تكييف العروض مع الفضاءات المختلفة. وبينت أن نقل المسرحية من القاعة المغلقة إلى خشبة الحمامات المفتوحة فرض تحديات تقنية وفنية تتعلق بالإضاءة والسينوغرافيا والصوت ورطوبة البحر وحرارة الطقس. وأشارت إلى أن العرض مر بمرحلة طويلة من التمارين والاستكشاف، وأن فريق العمل كان حريصًا على بلوغ أكبر قدر من الدقة في الأداء.

حين تتحول الرجولة إلى مواجهة مع الذات